بيان: أعداد القتلى من المدنيين ومن الجيش الحر خلال شهر تموز

مقتل ٢٤٦٤ مواطناً سورياً ينقسمون إلى ٦٧٧ من المعارضة المسلحة، و١٧٨٧ مدنياً...

مقتل ٢٤٦٤ مواطناً سورياً ينقسمون إلى ٦٧٧ من المعارضة المسلحة، و١٧٨٧ مدنياً. بينهم ٢٩٣ طفلاً، و١٧٣ امرأة، و١٥٩ تم تعذيبهم حتى الموت، بينهم طفل وسيدة.

المعدل اليومي للقتل في هذا الشهر بلغ ٩٠ مواطناً، أي بمعدل ٤ أشخاص كل ساعة يموتون في سورية.

معدل قتل الأطفال كان مرتفعاً جداً في هذا الشهر، ويقارب ١٠ أطفال قتلى كل يوم، وتكون نسبة الأطفال ١٦٪ من مجموع القتلى، وهو مؤشر مرتفع جداً ودليل على منهجة وتعمد القوات الموالية للحكومة السورية قتل المدنيين.

- ١٧٣ امرأة، وتكون نسبة النساء القتلى ١٠٪، وهي أيضاً نسبة مرتفعة جداً وتشكل دليلاً قاطعاً على استهداف المدنيين.

- ١٥٩ تحت التعذيب، كل يوم ٧ أشخاص يتم تعذيبهم في مراكز الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية حتى الموت، من بين الضحايا الذين ماتوا تحت التعذيبطفل وسيدة.

وقد توزعت نسب الشهداء في شهر تموز بحسب كل محافظة على النحو التالي:

دمشق وريفها: ٧٣٢، حلب: ٥٠٧، حمص: ٢٩٧، إدلب: ٢٩٥، درعا: ٢٧١، حماة: ١٣٢

دير الزور: ٩٣، الرقة: ٤٥، القنيطرة: ٣٩، الحسكة: ٢٨، طرطوس: ١٦، اللاذقية: ٧، السويداء: ٢.

ونحب أن نشير إلى أن هذا ما تمكنا من خلال أعضائنا المتوزعين في مختلف المحافظات السورية من توثيقه وتدقيقه عبر الاسم الكامل والمكان والزمان، ونشير بهذا المقام إلى وجود حالات كثيرة لم نتمكن من الوصول إليها وتوثيقها، وخاصة في حالات المجازر وتطويق البلدات والقرى وقطع الاتصالات التي تقوم بها الحكومة السورية في كل مرة وبشكل متكرر، مما يرشح العدد الفعلي للارتفاع، وكل ذلك بسبب منع الحكومة السورية لأي منظمة حقوقية من العمل على أراضيها.

الاستنتاجات القانونية:

١. تؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان على أن القوات الحكومية والشبيحة قامت بانتهاك أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يحمي الحق في الحياة. إضافة إلى ذلك هناك العشرات من الحالات التي تتوفر فيها أركان جرائم الحرب المتعلقة بالقتل. وتشير الأدلة والبراهين التي لا تقبل الشك وفق مئات من روايات شهود العيان على أن أكثر من ٩٠٪ من الهجمات الواسعة والفردية وُجّهت ضد المدنيين وضد الأعيان المدنية.

هذا كله يُخالف ادعاءات الحكومة السورية بأنها تقاتل «القاعدة والإرهابيين».

٢. تشير الشبكة السورية لحقوق الإنسان إلى أن الأحداث الموثقة تشكل أيضاً جريمة القتل التي هي جريمة ضد الإنسانية. ولقد تحقق عنصر الهجوم الواسع النطاق أو المنهجي الموجه ضد مجموعات من السكان المدنيين في معظم حالات القتل.

إدانة وتحميل المسؤوليات:

إن كل فعل غير مشروع دوليا تقوم به الدولة يجر خلفه المسؤولية الدولية لتلك الدولة . وبالمثل، فإن القانون الدولي العرفي ينص على أن الدولة مسؤولة عن جميع الأفعال التي يرتكبها أفراد قواتها العسكرية والأمنية . وبالتالي فالدولة مسؤولة عن الأفعال غير المشروعة، بما في ذلك جرائم ضد الإنسانية، التي يرتكبها أفراد من قواتها العسكرية والأمنية.

وإننا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان نحمل مسؤولية كل أفعال القتل والتعذيب والمجازر التي حدثت في سورية إلى القائد العام للجيش والقوات المسلحة بشار الأسد باعتباره المسؤول الأول عن إصدار الأوامر بتلك الأفعال، ونعتبر كافة أركان الحكومة السورية التي تقود الأجهزة الأمنية والعسكرية شريكة مباشرة في تلك الأفعال.

وفي هذا السياق تعتبر حكومة إيران وحزب الله مشاركة فعلياً بعمليات القتل، وتتحمل المسؤولية القانونية والقضائية، إضافة إلى كافة الممولين والداعمين لهذا النظام، الذي يقوم بارتكاب مجازر بشكل شبه يومي ومنهجي ولا يتوقف في ليل أو نهار، ونحملهم جميعاً كافة ردات الفعل والنتائج المترتبة عليها، التي قد تصدر من أبناء الشعب السوري وخصوصاً من أقرباء الشهداء وذويهم.

التوصيات:

مجلس حقوق الإنسان:

١. مطالبة مجلس الأمن والمؤسسات الدولية المعنية بتحمل مسؤولياتها تجاه ما يحصل من عمليات قتل لحظية لا تتوقف ولو لساعة واحدة.

٢. الضغط على الحكومة السورية من أجل وقف عمليات القصف المتعمد والعشوائي بحق المدنيين.

٣. تحميل حلفاء وداعمي الحكومة السورية – روسيا وإيران والصين- المسؤولية المادية والأخلاقية عن ما يحصل من قتل في سورية.

٤. إيلاء اهتماماً وجدية أكبر من قبل مجلس حقوق الإنسان تجاه الوضع الكارثي لأبناء وأسر ذوي الضحايا في سوريا.

مجلس الأمن:

١. اتخاذ قرار بإحالة كافة المتورطين والمجرمين إلى محكمة الجنايات الدولية.

٢. تحذير الحكومة السورية من تداعيات السلوك العنيف والقتل الممنهج وإرسال رسائل واضحة في ذلك.

الجامعة العربية:

١. الطلب من مجلس حقوق الإنسان والأمم المتحدة إعطاء قضية القتل المتعمد والعشوائي حقها من الاهتمام والمتابعة.

٢. الضغط السياسي والدبلوماسي على حلفاء الحكومة السورية الرئيسيين –روسيا وإيران والصين- لمنعهم من الاستمرار في توفير الغطاء والحماية الدولية والسياسية لكافة الجرائم المرتكبة بحق الشعب السوري، وتحميلهم المسؤولية الأخلاقية والمادية عن كافة تجاوزات الحكومة السورية.